

ملاحظات عملية حول إنجاز مذكرة التخرج

د. فضيل دليو

أستاذ محاضر

معهد علم الاجتماع - جامعة قسنطينة -

إن من أهم المشاكل التي تعاني منها العلوم الإنسانية عموما و علم الاجتماع خصوصا، هو التدريب على البحث العلمي بشقيه النظري و التطبيقي و الذي يتوج -في مرحلته الأولى- بمذكرة تخرج إجبارية مكتملة لنيل شهادة الليسانس. هذه المذكرة التي كثر مؤخرا الحديث عن قيمتها العلمية و البيداغوجية... خاصة بعدما لوحظ من تدني مستوى الإعداد و الإنجاز و معاناة كل من الأساتذة المؤطرين و الطلبة المترشحين.

وإذا كان مستوى هذه المذكرة مرتبطا أساسا بالتكوين القاعدي الذي يتلقاه الطالب طيلة الأربع سنوات في مستوى التدرج عامة و في مادتي «المنهجية» و«ملتقى التدريب على البحث» خاصة، فإننا لن نناقش في مساهمتنا هذه أسباب و خلفيات تدني مستوى هذه المذكرات بل سنقتصر على إبداء بعض الملاحظات العلمية التي لا مسنaha من خلال تجربتنا المتواضعة في الإشراف و مناقشة العديد من مذكرات التخرج، والتي نحسبها تساعد على توجيه الطالب لتفادي بعض الأخطاء الشائعة و ليحسن من أدائه لمذكرته.

وفيما يلي أهم هذه الملاحظات مذيلة ببعض المقترحات:

1- ثلاث قواعد بديهية لاختيار موضوع المذكرة

في الحالات العادية التي لا يفرض فيها موضوع المذكرة على الطالب يمكن ذكر ثلاث قواعد بديهية لاختيار الموضوع:

أ- استجابة الموضوع لاهتمامات الطالب، أي أن يكون له علاقة بنوعية تكوينه، بقراءاته أو بعالمه السياسي، الثقافي أو الديني. لأن مثل هذه المعطيات كثيرا ما تحفز الطالب على مضاعفة الجهد والتفاني في البحث.

ب- أن تكون مصادر ومراجع الموضوع المراد دراسته متوفرة وفي متناول الطالب ثقافيا أي يمكن الحصول عليها ماديا وكذا الاستفادة منها.

ج- أن يكون الإطار المنهجي للبحث في متناول خبرة الطالب.

2- مصادر البحث العلمي

وهي إما «مصادر و مراجع»، «مراجع أولية و ثانوية»، «مصادر، مراجع نقدية و مراجع عامة»، إلخ.

أما المصادر أو المراجع الأولية فهي النسخ الأصلية و المادة الأولية للدراسة. أما الترجمات و الموسوعات و الدراسات النقدية فلا تعتبر كذلك، بل هي مراجع ثانوية أو نقدية أو عامة.

وعموما تخضع هذه التصنيفات لطبيعة الموضوع المدروس إذ قد تقتصر دراسة ما على مراجع عامة وأخرى على مصادر ومراجع نقدية، إلخ.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى الأهمية المتزايدة للمجلات المتخصصة في توثيق البحث العلمي لحداثة محتوياتها.

3- البحث البيبليوغرافي

1.3- كيفية استعمال المكتبة

يعتبر استعمال المكتبة بين «المضرب عنها» و «المستفد لها». وعموما، فالطالب أو الباحث الجدي هو الذي يختلف قطعاً دخوله إلى المكتبة عن خروجه منها، بل أن هناك من طلبة سنة التخرج من يدخل إليها خالي الذهن من أي موضوع ويخرج منها بموضوع محدد و في متناول إمكاناته.

ولكن كيف نستعمل هذه المكتبة؟

- بداية يفضل السؤال عن كيفية تنظيمها حتى ولو كنا من المترددين على المكتبات، لأن ذلك قد يختلف من مكتبة لأخرى وحتى من وقت لآخر في نفس المكتبة، لأن طرق تسيير المكتبات تتطور وكذا أقسامها ونظامها ومكانتها.

- ثانيا، البحث عن الفهارس الخاصة بالموضوعات والمؤلفين القديمة والحديثة واستعمالها حسب الطرق المتداولة.

2.3- كيف نتعامل مع الفهارس؟

بداية يجب أن يصطحب الطالب معه بطاقات صغيرة تخصص كل واحدة منها لكتاب بعينه يسجل فيها كمرجع بالطريقة المعروفة مع الإشارة بين قوسين إلى سبب اختياره أو فيما يستعمل أو بعض الملاحظات التقديرية. وهذه البطاقات عملية جدا و تساعد الطالب على تنظيم عمله، كما أنه يمكن أن يستفيد منها بعد المذكرة كما قد يستفيد منها غيره من الباحثين ذوي نفس الاهتمام خاصة. وحتى يكتمل الأمر يجب تسجيل رقم المراجع المكتبي في الزاوية العليا من يسار البطاقة (أما إذا كان المرجع مستعارا من زميل أو أستاذ... أو ملكية شخصية، فيرمز إلى ذلك وفي نفس المكان، حتى يمكن الرجوع إليه أو طلبه عند الحاجة).

وهناك أنواع أخرى من البطاقات: بطاقة القراءة، بطاقة الأفكار، بطاقة الاقتباس، إلخ. تستعمل في مراحل لاحقة من إنجاز المذكرة سنعود إليها لاحقا. أما فيما يخص البطاقة التي تعيننا هنا والمسماة بالبطاقة البيبليوغرافية أو بطاقة المراجع، فهي تتميز عن باقي البطاقات بما يلي:

1- تسجل فيها جميع المراجع المرغوب في استعمالها مبدئيا وليس المقروءة فقط والتي يقرر الطالب استعمالها في البحث فعليا.

2- تسجل فيها المعلومات الرئيسية فقط بالإضافة طبعا إلى المرجع ورقمه في مختلف المكتبات. كما يمكن إضافة ملاحظات تقريرية مثل: مهم جدا، للشراء، يصور الفصل الثاني، إلخ.

3- قد تعتمد بعد تكوين «بطاقات القراءة»، كأساس لكتابة القائمة النهائية للمصادر والمراجع.

ولكن ما هي قواعد كتابة المراجع؟

3.3-قواعد كتابة المراجع

بداية يمكن القول أن طريقة كتابة المراجع هي تقريبا نفسها في جميع الإستعمالات مع بعض الخصوصيات الطفيفة. فكتابة الهوامش في أسفل الصفحات تذييل بذكر رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها، أما قائمة المراجع النهائية فقد تحوي معطيات تفصيلية إضافية مثل عدد الطباعات، أما كتابة المراجع في جميع أنواع البطاقات فقد ترفق بملاحظات أو إشارات خاصة تبعا لنوعيتها (أنظر مباحثها).

و الواقع أن هناك عدة صيغ متقاربة درج باحثوا مختلف المدارس (الألمانية، الإنجليزية، الأمريكية والأوروبية اللاتينية عموما) على استعمالها تعتبر كلها صالحة للإستعمال -فهي تجمع على ضرورة التمييز شكلا في كتابة كل من اسم ولقب المؤلف وعنوان الكتاب وباقي المعلومات. ولكننا في هذا المقام لن نتوقف عند هذه الكيفيات ولا عند الطريقة المفضلة لكتابة المراجع، لأنها معلومة لدى معظم الطلبة ومتوفرة في كتب المنهجية، بل سنركز على الأخطاء المرتكبة التي لم تمنعهم هذه المعرفة النظرية من الوقوع فيها.

بالنسبة للكتب يجب تجنب الأمور التالية:

- إختزال اسم أو لقب المؤلف مثل «م. عزالدين أو أحمد ع.» لتشابه أسماء أو ألقاب بعض المؤلفين.
- وضع العنوان بين هلالين أو مزدوجين لأن ذلك خاص بأسماء المجلات أو عناوين مقالاتها.
- وضع مكان الطبع بدلا من مكان النشر، لأن هذا الأخير هو الذي قد يفيدنا في اقتناء الكتب أو الاستفسار عنه.
- الاكتفاء بالبحث عن المعلومات التوثيقية في غلاف الكتاب دون الورقة الموائية التي عادة ما يرد فيها «copyright» والتي تتميز بمعلومات أدق: مكان النشر بدل الطبع، رقم الطبعة...
- عدم الإهتمام بضبط طريقة كتابة المراجع الأجنبية على عكس المراجع العربية.

أما فيما يخص المجلات والتأليف الجماعي والوثائق الخاصة والكتب المترجمة، فالملحوظ أن الطالب، على عكس الكتب العادية، غير متحكم في طريقة كتابتها. ومن ثم يجب ذكر كیفياتها فيما يلي:

بالنسبة للمجلات، يذكر صاحب المقال، عنوان المقال (موضوعا بين علامتي تنصيص)، اسم المجلة بشكل متميز ثم رقم العدد والمجلد -إن وجد- ثم السنة

ثم عدد صفحات المقال (فيما يخص المجلات الدولية يجب إضافة البلد الذي تصدر فيه).

أما بالنسبة للتأليف الجماعي، فإذا كان ليس تحت إشراف أحد من المؤلفين، فتكتفي بكتابة المؤلف الأول متبوعاً بعبارة «وآخرون» ثم بقية المعلومات، أما إذا كان التأليف الجماعي تحت إشراف أحدهم، فإما نكتب «تأليف جماعي» ثم باقي المعطيات أو نكتب اسم ولقب المشرف متبوعاً بـ (تحت إشراف) بين قوسين ثم باقي المعطيات.

أما فيما يخص المؤلفات غير المنشورة والوثائق الخاصة، من مخطوطات ورسائل جامعية ومراسلات خاصة ومداخلات في الندوات والملتقيات، فإذا كانت ذات أهمية ثانوية بالنسبة للبحث، يكتفى بذكرها في الهامش وإلا ففي قائمة المراجع النهائية أيضاً. وفيما يلي بعض النماذج الممكنة:

- أبو أنس الأندلسي: رسالة شخصية للمؤلف (21-06-1987).

- عمارة أحمد: أسباب التسرب المدرسي في مدينة قسنطينة، رسالة مقدمة في معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 1986-1987.

- إيمان نعامة: الإشكالية الثقافية عند مالك بن نبي، منشورات ملتقى الفكر الإسلامي العاشر، بسكرة، وزارة الشؤون الدينية، 1989.

أما فيما يخص المراجع المترجمة، يجب الإشارة قبل كل شيء إلى أنه يفترض دائماً الرجوع إلى النسخ الأصلية دون المترجمة، لكن الواقع يخالف ذلك لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية. وعلى العموم يفضل -حتى في حالة استخدام النسخة الأصلية- أن يكون التوثيق مزدوجاً (كتابة المرجع الأصلي وترجمته) لأن ذلك قد يفيد غير الباحث في استعمال النسخة الأصلية.

4.3 - الأولوية في قراءة المراجع

في حالة تعرض الطالب -تبعاً لطبيعة بحثه- للمراجع الأولية والمراجع النقدية معاً، فالأفضل مباشرة قراءة نص أو نصين نقديين حول الموضوع أولاً لتكوين فكرة عامة حوله قبل الانتقال إلى التعامل مع النص الأصلي أو المراجع الأولية.

أما في الحالات الأخرى -دراسات ميدانية مثلاً- فيفضل التعامل أولاً مع المراجع أو الدراسات القريبة أو الشبيهة بموضوع بحثه ومنها ما يسمى بالدراسات السابقة.

ولكن ماهو أول شيء يقوم به الطالب لبدا العمل في إنجاز مذكرته؟

5.3 - خطة العمل

إن أول ما نقوم به لبدا العمل هو كتابة العنوان والفهرس والمقدمة. وهو أمر في ظاهره غريب لأن هذه الأمور بالذات هي التي تعود الكتاب على القيام بها في نهاية عملهم، ولكن لماذا إذن نبدأ من النهاية، وبهذه العناصر الثلاثة بالذات؟ نبدأ بالعنوان، الفهرس أو المقدمة لأن هذه العناصر يمكن أن تشكل الأرضية الأولية الموجهة للعمل ومن ثم خطة العمل المبدئية... وهي بالطبع قابلة للتعديل وإعادة الهيكلة كلما تقدمنا في إنجاز البحث ودعت الضرورة لذلك.

بداية يمكن القول أن العنوان الجيد يسهل عملية تحديد الإشكالية، أما المقدمة -التي قد تكون عبارة عن التعليق التحليلي لعناصر الفهرس تحدد فيها بؤرة الموضوع وأطرافه مع الفصل بينهما- فهي ذات ارتباط وثيق بالعنوان... وهما معا قابلان للتعديل مع تقدم البحث. وطبيعي جدا أن تختلف المقدمة والفهرس المبدئيين عن المقدمة والفهرس النهائيين وليس العكس.

بقي أن نشير في الأخير إلى أن العنوان والمقدمة والفهرس، هذا الأخير الذي لا بد له بالطبع من منطق يحكم تنظيمه شكلا ومضمونا... وهو الأمر الموالي الذي سنأتي عليه ولكننا سنقتصر هنا بعرض نموذج عن الشكل التنظيمي (القابل للتعميم) دون المضمون (الذي يختلف من موضوع لآخر بالضرورة) وذلك لسد العجز الواضح الملاحظ في مذكرات الطلبة:

أقسام الفهرس (مثال):

1- العنوان الرئيسي (بابا كان أو فصلا)

1-1 العنوان الثانوي (تبعاً للعنوان الرئيسي)

1.1-1 عنصر أول في العنوان الثانوي

1-1-2 وهكذا... مع احترام التدرج في الهامش على اليمين وفي شكل ونوع الخط، مع ملاحظة إمكانية استبدال الأعداد بالحروف.

أما عن الإفادة العملية من مثل هذا التقسيم والتنظيم فتكمن أساسا في المساعدة على متابعة الموضوع والسيطرة عليه وكذا على تصنيف وترتيب واستعمال القراءة على الخصوص.

ولكن بعد كتابة العنوان والفهرس والمقدمة، أي عنصر من البحث يفضل مباشرته أولا؟

3-6 بأي جزء نبدأ في التحرير؟

بعد العناصر الثلاثة (العنوان، الفهرس، المقدمة)، الأصل أن نبدأ بالجزء
المرتق أكثر والذي نقدر أنه غير قابل للتعديل. كما يمكن أن نبدأ بأسهلها أو
بالأول.

وهنا تأتي ضرورة استعمال البطاقات:

بعد تشكيل البطاقة البيبليوغرافية وتزايد عدد المراجع المسجلة، نبدأ بقراءة
هذه الكتب المسجلة. ومع توفر المراجع والفهرس المبدئي العام نبدأ بالتسجيل
على الهامش نصوص المراجع، رموز، فصول ومباحث الفهرس العام (إذا كانت هذه
المراجع ملكية خاصة طبعا).

في حالة انعدام الفهرس الأولي وملكية المراجع، نستعمل البطاقات: بطاقة
أفكار، بطاقات العمل (استفسارات، اقتراحات، إلخ.) وبطاقة القراءة (وهي
أهمها). كل هذه البطاقات عملية جدا، تسهل تنظيم العمل وتوفير الوقت
بالإضافة إلى كونها سهلة الإستعمال والرجوع إليها.

4- تقنية تجديد المصطلحات

بالرغم من الأهمية العلمية والمنهجية لتحديد المصطلحات إلا أن طريقة
استعمالها وتطويرها في البحث السوسولوجي غير متحكم فيها من طرف
طلبتنا. فتجديدهم لها يفتقر لأي منطق عملي أو وحدة منهجية معينة وسنقترح
عليهم فيما يلي إحدى الطرق العملية التي يمكنهم اتباعها في تحديد المصطلحات:

أ- معالجة التعاريف القديمة والحديثة المتوفرة للمصطلح مع احترام تسلسلها
الزمني أو أي منطق علمي آخر (كمؤشر التخصصات أو المؤشر الجغرافي).

ب- محاولة الوصول إلى بؤرة أو لب المعنى الذي تشير إليه معظم هذه
التعاريف.

ج- محاولة تقديم تعريف أولي مبني على البؤرة المشار إليها سابقا.

د- يجب أن تغطي هذه المحاولة جميع المجالات والأبعاد التي لها علاقة
بأهداف الدراسة.

هـ- وأخيرا عرض التعريف المعتمد على المختصين (الأساتذة) ومراجعته بعد
ذلك عند الضرورة.

5- الفروض والتساؤلات

لن نعترض هنا لتعريف الفروض، لأنواعها أو لكيفية تحديدها وذلك لكثرة تداولها، بل سنقتصر على ذكر ملاحظة شكلية واحدة تعالج خطأ شائعاً يتمثل في الخلط بين مصطلحي «الفرض» و«التساؤل»:

الحقيقة أن الفروض بأنواعها (الوصفية، التفسيرية، ذات متغير واحد أو أكثر، إلخ.) تصاغ كلها في شكل جمل تقريرية، وذلك على خلاف التساؤلات التي تأتي في شكل جمل استفسارية (تبعاً للمعنى اللغوي الذي تحمله في الأصل).

وفيما يلي مثال عن كل نوع:

- كلما زادت وتيرة النمو الإقتصادي زادت الهجرة من الريف إلى المدينة.

- هل زيادة وتيرة النمو الإقتصادي تؤثر على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة؟

6- إقتراحات

أولاً : ننصح الطالب في التفكير في موضوع المذكرة في السنة الثالثة إن أمكن، أو على الأقل البدء بالبحث البيبليوغرافي الإستطلاعي حول مجالات معينة مثيرة للإهتمام، قد تشكل الإطار العام لموضوع المذكرة مستقبلاً، فالوقت المخصص لها (سنة واحدة وبالموازات مع مقاييس دراسية) على ما يبدو غير كاف. كما يمكن للجهات المعنية تخصيص السداسي الثاني أو الثلاثي الأخير من السنة الرابعة لإعداد المذكرة، ومن ثم تمكين الطلبة من التفرغ كلياً لذلك.

ثانياً: عند مناقشة مذكرات التخرج تحجج بعض الطلبة لتبرير بعض الأخطاء بتقليدهم لنماذج من المذكرات والرسائل الجامعية الموجودة في مراكز الوثائق، ولتجنب تكرار ذلك، نقترح عدم وضع هذه الأخيرة في مراكز الوثائق إلا بتوصية من لجنة المناقشة أو وضعها مرفقة وجوياً بملحق ملخص لأهم ملاحظات لجنة المناقشة.

ثالثاً: كثيراً ما لوحظ أثناء مناقشات مذكرات التخرج تعثر الطلبة في الدفاع عن عملهم والميل إلى انتظار دفاع المشرف، وهذا راجع في اعتقادي لأسباب ثلاثة يجب تجنبها:

- يتبنى الطالب أموراً يدون مناقشة كافية واقتناع ذاتي مع أنه يعتبر المسؤول الأول والأخير عن عمله (هذا لا يعفي كلياً المؤطر من بعض المسؤولية).

- إطلاق الأحكام التقويمية التقديرية من طرف بعض المناقشين في مجالات
تسع لاختلاف وجهات النظر.

- الحالة النفسية التي يتقدم بها الطالب أمام اللجنة وأسلوب بعض المناقشين
الستغز، بالإضافة إلى اعتقاد بعض المترشحين بالرد على كل ما يذكره أعضاء
لجنة المناقشة.

رابعاً: استغلال البحوث في الحصص التطبيقية للتدريب على الممارسة
التهجية استعداداً لإنجاز مذكرة التخرج وعدم الإكتفاء بما يقدم في مقياس
التهجية.

أهم المراجع والهوامش

- 1- Rene Konig (ed) : Tratado de sociologia empirica (vol III); Madrid, Technos, 1973.
- 2- Umberto Eco : Como se hace una tesis, Barcelona, Gedisa, 1977.
- 3- Felipe Pardinas : Metodologia y tecnicas de investigacion en ciencias sociales, Madrid, Siglo XXI, 1979.
- 4- R. Sierra Bravo : Tecnicas de investigacion social (teoria y ejercicios), Madrid , Paraninfo, 1979.